مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 07 / العدد: 02 / السنة: 2020 / ص ص: 1461 ـ 1480

المقاربة الفيدرالية لحل النزاعات الإثنية: دراسة في التوجهات النظرية

The Federal Approach To Solving Ethnic Conflicts: A Study Of Theoretical Trends

تاريخ الإرسال: 2020/03/08 تاريخ القبول: 2020/06/14

سيف الدين شنيقي (*)
جامعة الجزائر3
sami.sami1989.com@gmail.com

ملخص:

تواجه في الغالب الدول المتعددة والمتنوعة إثنيا أزمات ومشاكل متعلقة بتركيبتها المجتمعية، حيث يعد النزاع الإثني أبرزها والذي ينتج لسبب أو لآخر، لهذا فقد دأب الباحثون والمتخصصون في مجال العلاقات الدولية بشكل عام وفي حقل النزاعات الدولية بشكل خاص في فهمها، وكذا البحث عن الحلول اتجاه هاته الإشكالية، ومن زاوية اخرى فقد كانت الفيدرالية من بين الحلول التي تم اقتراحها كآلية ناجعة اتجاه النزاعات الإثنية، وبين الإشكالية المطروحة والحل المقترح ثار عليها نقاش وانقسمت الآراء بين مؤيدين ومعارضين، وقد جاءت هاته الدراسة خصوصا لتبيان مواقع الإختلاف وكذا شرح التوجهات النظرية التي جاءت بهذا الصدد.

الكلمات المفتاحية: النزاع الإثني؛ الإنفصال؛ الفيدرالية؛ نظري؛ الحكم الذاتي.

Abstract:

Mostly, the multiple and ethnically diverse countries they face crises and problems related to their societal structure, where the ethnic conflict is the most notably, which is produced for one reason or another, and for this reason, researchers and specialists in the field of international relations in general and in the field of international conflicts in special for understand it and searching for solutions related to these problematic, and on the other side, federalism was one of the solutions proposed as a useful mechanism for resolving ethnic conflicts, and between the problematic issue and the proposed solution, the debate began and opinions were divided between supporters and opponents, and this study came especially to show points of difference as well as explain their theoretical trends.

Keywords: *Ethnic Conflict; Separation; Federalism; Theoretical; Autonomy.*

(*)- المؤلف المُراسل.

مقدمة:

يحظى موضوع النزاع الإثني في حقل العلاقات الدولية باهتمام كبير من طرف الباحثين والمفكرين والأكاديميين المتخصصين لما له من أهمية بالغة، وذلك لفهم وتحليل هذه المسألة المتعددة التأثيرات في مختلف الجوانب وعلى مستويات متباينة، وكذا لمحاولة فهم مسبباتها، وإيجاد حلول وآليات عملية لحلها وإدارتها، وتعتبر الآلية الفيدرالية من أهم هاته الحلول.

ومن أجل توضيح الرؤية العلمية وجب تحديد المشكلة العامة من خلال طرح الاشكالية الآتية:

هل يمكن أن يساهم النظام الفيدرالي في حل النزاع الإثني؟

ولمعالجة هذه الإشكالية وجب علينا الإستعانة بالأدوات والوسائل العلمية، وقد اعتمدنا أولا على المنهج الوصفي لتحديد ووصف المفاهيم التي شملتها دراستنا، وكذا قمنا باستخدام المنهج المقارن نظرا لارتكاز دراستنا على مجموعة من التوجهات النظرية المختلفة من أجل إبراز اوجه التشابه والإختلاف بينها.

وللإجابة عن الاشكالية السابقة فقد قسمنا دراستنا هاته إلى محورين، حيث خصصنا المحور الأول والمعنون بـ" تحديد المفاهيم والمصطلحات" والذي جاء خصيصا من أجل شرح وفهم المفاهيم والمصلحات العلمية والمتعلقة بموضوع دراستنا، أما في المحور الثاني والذي جاء تحت عنوان " أثر الفيدرالية في حل النزاع الإثني" وقد اشتمل يشتمل على عنصرين ثانويين أولهما "أهم التوجهات النظرية المفسرة لأثر الفيدرالية في حل النزاع الإثني" والثاني "تطبيقات عملية" والذي يتناول عرض للتجربتين النيجيرية والإثيوبية، وأخيرا سنركز على أهم النتائج التي خلصت إليها دراستنا.

المحور الأول: تحديد المفاهيم والمصطلحات

يتم ذلك من خلال معرفة المقصود بالنزاع الإثني وكذلك الفيدرالية.

أولا- ماهية النزاع الإثني:

لعل أهم ما يميز حقل النزاعات الدولية خلال النصف الأخير من القرن الماضي باستثناء العقد الأخير هو أن هذا الموضوع لا يزال الجدال حوله قائما حتى الآن، إلا أن العقد الأخير من القرن الماضي أضاف لنا بعدا جديدا للنزاعات الدولية، وهذا البعد

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

يتمثل في النزاعات الإثنية، وقبل الولوج في تقديم تعريف لمصطلح النزاع الإثني وجب لنا أولا تقديم تعاريف لمفاهيم "النزاع" و"الإثنية"، فأما النزاع في العلاقات الدولية فيعني توتر بين دولتين أو أكثر أو توتر العلاقات الدولية كنتيجة للتغير في التفاعلات التي تحدث داخل الدولة أو في داخل عدة دول.

وهناك من يفرق بين نوعين من النزاع، ويعطي لكل نوع منهما مفهوما محددا[1]:

- **النزاع العنيف:** يعرفه كل من "بيتر فالنستين" و"مارقريتا سولينبرج" على انه خلاف يتعلق بالحكومة أو الإقليم، ويستخدم أطرافه العنف، والذي تكون الحكومة فيه أحدهم، ويضعان معيارا كميا للنزاع العنيف باعتبار أنه حتى يكون عنيفا لابد أن يسقط من جراءه 25 قتيل في العام.

- **النزاع المسلح:** يعرف على أنه درجة من درجات الصراع تؤدي إلى خرق أو تهديد لنظام السلم والأمن الدوليين، ويأتي على رأس ذلك الغزو المسلح كالغزو التنزاني لأوغندا، والغزو الأوغندي لرواندا.

وفي تفسير الدراسات السيكولوجية لظاهرة النزاع في العلاقات الدولية والتي تشكلت من خلال الاتجاهات التالية[2]:

- **الإتجاه الأول**: والذي يربط بين الميول إلى الاعتداء وبين الطبيعة البيولوجية للإنسان من خلال الاتجاه الذي يمثله "**فرويد**" بحيث يرجع هذا الأخير الأسباب المؤدية إلى النزاع إلى طبيعة الإنسان في التدمير وحب التسلط والسيطرة كما يميل إلى التوسع والانتقام، كما يرى "**كينث والتز**" أن الصراعات والحروب هي نتيجة حتمية لأنانية وغباء الإنسان وسوء توجيهه لنزاعاته الذاتية.
- **الإتجاه الثاني**: والذي يتزعمه أصحاب نظرية الإخفاق، الذين نسبوا أسباب النزاع إلى ما يسمى بعوامل الإخفاق والإحباط، وهنا الدول تتجه إلى التصرف بشكل عدواني عندما تصاب خططها وأهدافها بالإخفاق.
- **الإتجاه الثالث**: وتمثله نظرية الشخصية، حيث ترجع النزاع إلى ما يطلق عليه بالطابع العدواني لبعض القوميات، بحيث أنها هي القوة المحركة للصراعات والحروب الدولية.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

• **الإتجاه الرابع:** والذي يربط بين المعتقدات القومية وبين ظاهرة الصراع الدولي، من خلال تصورات سلبية تجاه دول أخرى لاتهام بعض الدول بخلق إحباط داخلي والنظر إليها بنظرة عدائية.

أما الإثنية فهي مجمل الجماعات المحلية التي تدعي أنها منحدرة بشكل حقيقي أو وهمي من مجموعة الاسلاف الذين عاشوا في زمن بعيد نوعا ما، وتتكلم لغات تنتمي إلى العائلة اللغوية نفسها، وتتشارك في عدد معين من مبادئ تنظيم المجتمع ومن التصورات المتعلقة بما هو إجتماعي وكوني، بالاضافة إلى بعض القيم والمعايير التي تنظم سلوك الأشخاص والجماعات.(3)

وفي البعد الجغرافي للإثنية، فتعتمد الأنثروبولوجيا على الحدود في دراسة العلاقة بين السلالات لتفسير التداخل- عبر الحدود- بين الجماعات الإثنية المختلفة، أو بين حاملي الثقافات المختلفة خلال عمليات التنمية والهجرة، وقد تكون الحدود ديمغرافية- سكانية عندما يتوسع شعب أو تتوسع جماعة إثنية في داخل إقليم شعب آخر أو جماعة اخرى، وقد تكون حدودا إقتصادية عندما يتم استغلال الإقليم بواسطة إقليم آخر، أو ضمه إليه بغرض استخراج ثروته، أو لأي أغراض اخرى، ويمكن أن تكون الحدود عسكرية أوسياسية إذا توسعت المؤسات العسكرية أو السياسية في إقليم جديد، وربما تكون حدودا إيديولوجية عند ممارسة أنشطة تبشيرية أو تربوية أو دعائية..الخ، ومن المحتمل بطبيعة الحال أن توجد كل تلك الأنواع المختلفة من الحدود في سياق واحد.(4)

وبالتالي يعرف النزاع الإثني على أنه مصطلح لوسم حالات التصعيد ضد مجموعة معينة أو بين مجموعتين، بحيث يكون الانتماء الإثني قاعدة للتعبئة، وإذا كانت هذه الاختلافات في حد ذاتها لا تؤدي بالضرورة إلى النزوع نحو التصادم، فإن إضفاء الطابع السياسي عليها واستحضار صورة الضحية زيادة على تداول خطابات متطرفة ومزاوجتها بوعود ومصالح مادية يحسن القدرة التعبوية لمنظمي العنف الإثنو-سياسي.(5)

وبشأن مصطلح "النزاع الإثني" فقد اختلفت المقاربات حول مفهومه، إذ أن اهتمام الأكاديميين بدراسة قضايا الخلافات العرقية إنما نبع من طبيعة هذه الخلافات

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

المتسمة بالغموض، وذلك بالبحث عن ما يميزها عن باقي الخلافات الأخرى، وقد توصلوا إلى مجموعة من الخصائص[6]:

- أن الخلافات الإثنية تقوم بها جماعات عرقية غير مسيطرة غالبا ما تكون أقلية، ويكون لها برنامج عمل ينطوي على ما تصبو إليه من أهداف وما تتوسل به من وسائل بغية الوصول إلى هاته الأهداف.
- الخلافات الإثنية ترتبط من حيث وجودها بالدول متعددة الإثنيات سواء كانت متقدمة أو متخلفة.
- تستخدم في الخلافات الإثنية مختلف وسائل العنف، كالحرب النظامية، وحرب العصابات، والتطهير العرقي، وعمليات الاختطاف والاغتيال والمظاهرات.....
- الخلافات الإثنية معقدة، تدوم لفترات طويلة ومن الصعب التحكم فيها كالخلاف في جنوب السودان والصحراء الغربية.
- تعتبر خاصية الانتشار من أهم وأبرز ميزات الخلافات الإثنية، إذ نجد أن هناك خلافات تتخذ بُعْد داخلي (وطني)، إلا أنها عبر تطور مسار النزاع تأخذ البعد الإقليمي فالدولي، وهنا يمكن الإشارة إلى نموذجيين نظريين لتفسير ديناميكية وتطور مسار الخلافات الإثنية، فهناك نموذج الانتشار التصاعدي أو ما يعرف بالنموذج الحضاري بحيث ينطلق من مستوى الجماعة العرقية كمستوى قاعدي للخلاف لينتهي هذا الأخير إلى دول خارج الإقليم الذي يعرف الخلاف. أما النموذج الآخر فهو نموذج الانتشار التنازلي والذي ينسب إلى المدرسة الواقعية بحيث تنطلق في تفسير الخلاف العرقي من مستوى الدولة المتدخلة التي تعتبر بمثابة الفاعل الرئيسي في الخلاف العرقي بينما العرقيات مجرد امتداد لسياسات الدول المتدخلة، التدخل لاحقا الأطراف الدولية لتسوية النزاع.
- أن هذه الخلافات من الصعب التعامل معها لأنها عادة ما تكون خلافات صفرية تدور تتعلق بإثبات أو نفي هوية أحد الأطراف، لذلك غالبا ما تفشل الطرق الرسمية أو ما يعرف بدبلوماسية المسار الأول في حل الخلافات العرقية، وكثيرا ما يلجأ إلى الطرق والمسارات غير الرسمية أو ما يعرف بدبلوماسية المسار الثاني ومحاولات بناء السلام.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

وللنزاعات الإثنية أسباب عديدة قد تتفاوت بين دولة وأخرى ولكنها في مجموعها تتضمن واحدة أو أكثر من الأسباب وسنتناولها على الشكل الآتي[7]:

1- الأسباب الاقتصادية: إن النراعات الاثنية والأهلية قد تمثل استجابة للأحوال الاقتصادية المتغيرة، ويرى البعض أن النزاع بين الجماعات الاثنية يكون في حالة الفوارق الطبقية بين مكونات المجتمع، كما يمكن أن يحدث النزاع للسيطرة على مصادر الثروة مما يظهر لوردات الحروب وأعمال التجنيد والتواطؤ بين الجيوش النظامية والمليشيات المسلحة وبالتالي تأتي الحروب الأهلية بمصالح وفرص اقتصادية لبعض الجماعات.

2- الأسباب الخارجية: إن الحروب الأخيرة هي نتاج الآثار المدمرة للعولم، ة الأمر الذي أفضى إلى إضعاف وانهيار السلطات المركزية وتآكل الأمن الاجتماعي والاقتصادي، كما إن تدخل بعض الدول المحيطة والمجاورة لمناطق النزاع لدعم فئة على حساب فئة أخرى قد يساهم في إذكاء تلك الصراعات.

3- الأسباب السياسية: وتتمثل في الأطراف السياسية في الدول التي تشهد نزاعات اثنية، اذ أن ميولها اتجاه بعض الطوائف التي تنتمي إليها قوميا أو عرقيا أو مذهبيا على حساب الطوائف الأخرى قد يرفع من حدة الشحن الطائفي بين مكونات المجتمع مما يوجج الصراعات فيما بينها.

4- الأسباب الثقافية والاجتماعية: إن مصادر العنف ترجع إلى غياب الوعي الثقافي والإجتماعي في تلك المجتمعات التي تشهد نزاعا إثنيا ما.

ثانيا- مفهوم الفيدرالية:

ان نظام حكم الفيدرالية يمس اكثر من 25 دولة تضم حوالي 40 ٪ من سكان العالم، ومن بين هذه البلدان: الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة، البرازيل، كندا، إثيوبيا، ألمانيا، روسيا، الهند، باكستان، المكسيك، نيجيريا، السودان وماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا وسويسرا والإمارات العربية المتحدة[8]، حيث تعرف الفيدرالية على أنها نموذج سياسي للدولة الواحدة فيها دولة مركزية وولايات تابعة لها، ويملك الكيان الداخلي للولايات حكما ذاتيا تحدد فيه

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

الولايات السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية)، ويتم ذلك داخليا دون تدخل من أي كيان سياسي أخر في الدولة.[9]

أما "موسوعة العلوم السياسية" The encyclopedia of political science فتعرف الفيدرالية على أنها: "حركة سياسية تعني الحكم المشترك والحكم الذاتي من خلال التنمية وإدارة الترتيبات الحكومية وتدعى بـ (الإتحادات)، بحيث تمثل أيديولوجية لصورة معينة من الحكومة المنقسمة والتي تعزز وتحافظ على الوحدة والتنوع، ومعظم الدول الفيدرالية تشمل مزيجا من المكونات الإقليمية، العرقية، الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة كقاعدة أساسية لوحدتهم."[10]

وقد تناول كلا من "ديمتريوس كارميس" Dimitrios Karmis و"نورمان واين" Wayne Norman الفيدرالية بمعناها العام وعرفاها على أنها: "تنظيم يشارك فيه مجتمعان أو أكثر في الحكم الذاتي وفي نفس المجال السياسي، ومكونات الولايات الفيدرالية (كما في حالة الاتحاد الأوروبي) هم أعضاء فرعيون في هذه الوحدة (يكونون على شكل مقاطعات، أقاليم، أراضي أو دول)، وقد كان الإهتمام بنظرية وممارسة الفيدرالية على حد سواء في السنوات التي تلت انهيار الشيوعية في أوروبا.[11]

والنموذج الليبرالي في إطار العبر- وطنية تناول الفيدرالية أثناء الدراسة كفرع من نظرية التكامل والاندماج. وتدخل الفيدرالية في إطار ذلك ضمن الأطر المفاهيمية المختلفة التي تساهم في بناء نموذج تكاملي باعتماد التركيز على الجانب المؤسساتي للسلام أي بنية النظام كمرحلة أولى ثم تعزيز التصورات الوظيفية، الوظيفية الجديدة والكونسوسياليزمية.[12]

وقد جاء هذا التعريف ليقدم لنا صورة أوضح وأعمق لمفهوم الفيدرالية وشرحها على أنها: " ذلك النظام السياسي الذي يفترض تنازل عدد من الدول أو مكونات شعب معين عن صلاحياتها وامتيازاتها واستقلالها لمصلحة سلطة عليا موحدة تمثلها على الساحة الدولية، وتكون مرجعها في كل ما يتعلق بالسيادة والأمن القومي والدفاع والسياسة الخارجية، والفيدرالية وفق هذا المفهوم هي نوع من الإتحاد الطوعي بين كيانات سياسية منفصلة أو قوميات وأعراق متباينة قررت العيش ضمن كيان سياسي واحد تحتفظ فيه المكونات الشعبية أو الدول المتحدة بصلاحيات داخله ضمن حدودها

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

المحلية، على أن تمنح الصلاحيات الأساسية للسلطة الاتحادية في المركز، وتدور كيانات الفيدرالية في العالم حول هذا المفهوم وإن كانت تختلف فيما بينها في الأسباب والجذور التاريخية ومراحل التشكيل والنتائج."[13]

وتتصف الفيدرالية كوسيلة لإدارة النزاع في المجتمعات التعددية بجملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الوسائل ومنها[14]:

- تنظم الفيدرالية في دستور الدولة المكتوب والذي يتم إقراره بتوافق ممثلي كافة المجتمعات أو يتم إجراء الاستفتاء حوله، كما أنه لا يمكن تعديله من طرف واحد بل يجب أخذ موافقة عدد كبير من الوحدات المكونة للفيدرالية.
- يوجد في ظل النظام الفيدرالي مستويين من الحكم يمارس سلطات مباشرة على مواطنيه، فالمستوى الأول تمثله الحكومة الفيدرالية (الإتحادية) وهو المستوى الأعلى والمستوى الآخر تمثله الحكومات المحلية (إقليم، ولاية، مقاطعة) وهو المستوى الأدنى الذي يتعامل مع مكونات مجتمعية ذات طبيعة قومية أو دينية أو لغوية معينة.
- تشكل في ظل الفيدرالية هيئات قضائية تمارس دورها في فض النزاعات التي يمكن ان تحصل بين مختلف مستويات الحكم في الدولة الفيدرالية.
- تنشأ مؤسسات وهيئات لتسهيل وتنسيق التعاون بين مستوي الحكم وخاصة عندما تكون المسؤوليات الحكومية مشتركة أو أنها تتداخل بعضها مع البعض الآخر.
- اتخاذ تدابير احتياطية يضمن للأقاليم حق إبداء الرأي ضمن مؤسسات صنع السياسة الفيدرالية وغالبا ما يكون هذا متوفرا من خلال المجلس التشريعي الفيدرالي الثاني (مجلس الشيوخ، المجلس الأعلى، مجلس الإتحاد).

وفي علاقة الفيدرالية بالنزاعات الإثنية، يعتبر "دافيد لاك" David Luck أن الفيدرالية لها دور أساسي في تمكين السلطات المحلية المكونة من مجموعة من الإثنيات والتي تعتبر جزءا من السلطة حيث تحافظ بها على هويتها، وهذا الأسلوب حسبه هو الذي أثبت نجاعته الإثنية من خلال تحويل اللاتجانس الإثني إلى توافق بآليةSub-Units التي يقصد بها تقاسم الوحدات المكونة للسلطات في إطار إحترام التنوع[15]. ويسمى هذا النوع من الأنظمة الفيدرالية بـ"الفيدرالية الإثنية" والذي يعترف

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

بالمجتمعات الإثنية ككيانات مكونة والتي تتخذ فيها تدابير عادلة بما يتيح فرص متساوية لكل من أعضاء الجماعات المتعايشة وسط الإتحاد الفيدرالي.

المحور الثاني: أثر الفيدرالية في حل النزاع الإثني

يمثل حل النزاع الإثني قضية سياسية صعبة بالنسبة للمجتمعات متعددة الأعراق منذ تسعينيات القرن الماضي، وقد تم اقتراح الفيدرالية كأداة سياسية لاستيعاب التنوع الإثني من جهة، وكحل للنزاعات الإثنية من جهة اخرى، وقد جادل العلماء في أن الفيدرالية تؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي للدول المتعددة الإثنيات.

أولا- الجهود التنظيرية المفسرة لأثر الفيدرالية في حل النزاع الإثني:

لتحديد إمكانية اتخاذ الفيدرالية كوسيلة لحل النزاع الإثني اجتهد مجموعة من الدارسين والمتخصصين في هذا المجال وانقسمت آراؤهم وتفسيراتهم إلى ثلاثة توجهات تنظيرية مختلفة سنتناولها على الشكل الآتي:

أما **الإتجاه الأول** والذي يرى بأن الفيدرالية هي وسيلة لحل النزاع الإثني، والذي يزعم بأن الفيدرالية هي وسيلة فعالة لحل النزاع الإثني وبالأخص في الدول ذات نظام سياسي ديمقراطي، ومن بين رواد هذا الإتجاه "نانسي بيرميو" Nancy Bermeo التي تناولت في تحليلها للفيدرالية بشأن المجتمعات المنقسمة إثنيا، حيث وجدت "بيرميو" أن: "المؤسسات الفيدرالية تشجع على نجاح تسوية الخلافات"، ووفقا لتحليلها فإن هذا الاستنتاج متعلق أولا بالأنظمة الديمقراطية المتقدمة حيث تقول: " بأن الفيدرالية ساعدت في الحفاظ على توحيد الولايات وتعزيز الديمقراطية ضد أي انفصال محتمل من قبل الأقليات- القائمة على أساس الإقليم- "، وثانيا في البلدان النامية رأت أيضا: " أنها أبرزت الجوانب الإيجابية للهياكل الفيدرالية"، وتزعم بيرميو بأنه: "لم تنجح أي حركة انفصالية عنيفة في دولة ديمقراطية ذات نظام فيدرالي".(16)

كذلك من بين الداعمين لهذا الطرح نجد "جون ماكغري" John McGarry و"بريندان أوليري" Brendan O'Leary حيث يرون بأن الفيدرالية هي "وسيلة تامة" لـ"إدارة الخلافات"(17)، فالفيدرالية حسبهم يمكن استخدامها لإدارة الإنقسامات الإثنية كطريقة متوافقة تماما مع المعايير الديمقراطية الليبرالية.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

وبذلك فإن عملية التحول الديمقراطي تلازم العديد من النزاعات قصد حلها، ومنها نزاع المركز- الإقليم أي المركز والمحيط هي واحدة منها، وفي دولة متعددة الاثنيات، والترتيبات الفيدرالية هي واحدة من الأدوات المؤسسية الممكنة في إدارة النزاع، لذلك فإننا نقدر أن نقيس مستوى حدة نزاعات الوسط المحيطي من خلال إنشاء مجموعة من المناطق ذات الحكم الذاتي التي كانت ضالعة في النزاعات أثناء عملية التحول الديمقراطي، والتي تعتمد على عوامل جيوبوليتيكية "الحجم، الحدود الخارجي، سكان، أو على اعتبارات عرقية حجم جماعات إقليمية عرقية تعيش في منطقة ما، ودرجة التطور الاقتصادي في المنطقة"، وفي هذا السياق جاءت الإفتراضات على النحو الآتي[18]:

- المنطقة التي هي أكبر حجما وسكان، فإنه من المرجح أن تطلب استقلالا ذاتيا أكبر من الحكومة المركزية، والمناطق المتاخمة للدول الأجنبية هي أكثر ميلا إلى الشعور بمزيد من البعد من المركز الإداري، وربما يطلبون مستوى أكبر من الاستقلالية.
- المناطق التي تحتوي على نسبة عالية من الجماعات العرقية هي معرضة للمطالبة بمزيد من الإستقلال الذاتي.
- المناطق التي هي أكثر تطورا من الناحية الإقتصادية فقد تحاول كسب المزيد في سياستها المحلية.

وفي نفس السياق تمت الإشارة إلى أنه من غير المرجح أن تقبل المجموعات التي لم تحقق كتلة من "الهيمنة الديموغرافية"[*] demographic dominance داخل الوحدة السياسية المراد تشكيلها، وعلى الرغم من ثقتهم في اعتماد الفيدرالية كوسيلة لحل النزاع، حيث أشار "ماكغري" و"أوليري" إلى أنه: " قد انهارت الفيدراليات الديمقراطية في جميع أنحاء آسيا وأفريقيا"، ورغم هذا ما زالوا ينظرون إلى أن "الفيدرالية الديمقراطية" على أنها "طريقة جذابة لتنظيم النزاع الإثني".

أما بالنسبة لـ"دونالد هورويتز" Donald Horowitz فلا تزال المجموعات الإثنية في النزاع نصا مركزيا في دراساته للنزاع الإثني والإقليمي، حيث لاحظ "هورويتز" أن: "التركيز على التقسيم الجيد للسلطة بين المناطق أو الولايات سيؤدي بالضرورة للحد

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

من النزاع "، وحذر من أن الفيدرالية قد لا تكون أكثر من مجرد نقطة استراحة نحو الطريق إلى الإنفصال، حيث أظهرت دراسته التي تناول فيها حالة نيجيريا ويرى بأن: "الفيدرالية يمكن أن تزيد أو تخفف من حدة النزاع الإثني"، حيث كتب: "أن الطريقة الأكثر فعالية لإثبات أن الفيدرالية أو الحكم الذاتي الإقليمي لن يكونا مجرد خطوة نحو الإنفصال بل هو تعزيز تلك المصالح المحددة لتلك المجموعات المنقسمة إثنيا في الدولة "[19]، وبعبارة أخرى، يحتاج الإنفصاليون المحتملون إلى الاقتناع من الفائدة المستمرة للبقاء داخل الدولة القائمة، ومن بين فوائد العضوية التي يمكن التأكيد عليها أو تعزيزها هي المظلة الأمنية التي يجب أن توفرها الدولة والسياسات الاجتماعية التي توفرها الدولة المركزية والتي تعود بالفائدة على المجموعة.

وقد أكد "تيد روبرت غور" Ted Robert Gurr أن أكثر الحروب الإثنية في نصف القرن الماضي قد حدثت حول قضايا الحكم الذاتي والإستقلال، وأن "الحكم الذاتي المتفاوض عليه" قد أثبت أنه الترياق الفعال للحروب الانفصالية الإثنية في دول العالم الغربي ودول العالم الثالث. ودعا "غور" إلى أن "الديبلوماسية الوقائية" والتي قد تشمل دعم مفاوضات لمنح الحكم الذاتي للمجموعات الفرعية المتركزة إقليميا كإجراء وقائي، والتي هدفها هو إقامة دولة مستقلة، ومثل المؤيدين الآخرين للحكم الذاتي فقد اعترف "غور" بأن طريقة حل النزاع هذه لها عيوبها فقد لا تكون الولايات مستعدة لنقل السلطة إلى الوحدة الإقليمية.[20]

وتشكل الإثنية في ظل هاته المقاربة أنها أساس لتنظيم الدولة ويتم على إثر ذلك رسم الحدود الداخلية للدولة ويشار إلى هذه المقاربة باسم النموذج العرقي للفيدرالية، حيث يكون التقسيم إقليميا للمجتمعات العرقية الأكثر تمثيلا من حيث توزيعها الجغرافي (الولايات أو المقاطعات) انطلاقا في الاعتقاد بأن المجتمعات العرقية الإقليمية أو الوطنية يجب أن تحصل على الاعتراف الإقليمي المناسب لها، وتستوعب كل منطقة إقليمية مجموعة عرقية أو لغوية، وتكون السمة الأساسية لهاته المقاربة هي نفسها الحدود المرسومة على حسب الانقسامات الإثنية.

وفي نفس الاتجاه، من بين الذين اهتموا بحل النزاع الإثني - اللغوي "ياش غاي" Yash Ghai الذي دعا لاستكشاف "إمكانات الحكم الذاتي"، ومثل "هورويتز" فقد

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

تراجعت ثقة غاي في الحكم الذاتي بسبب المخاوف من تجميد الفيدرالية. ويعتبر"ليفنستون" أن "التصدعات الاجتماعية" Social Clivages الناتجة عن التنوع اللغوي والديني ووجود هويات إقليمية عديدة والسكان الأصليين وطبيعة التقاليد الخاصة بالمجموعات، فرضت هذه الحالة إنشاء الفيدرالية كحل مناسب للتوفيق بين هذه المجموعات فنشأت عن ذلك فيدراليات ذات قوميات متعددة.[21]

كما حذر "غاي" بأن الفيدرالية قد تكون بمثابة "نقطة انطلاق نحو الإنفصال"، وعلى الرغم من هذه المخاوف فهو واثق من أن الحكم الذاتي يمكن أن يلعب دورا هاما من خلال التوسط في العلاقات بين المجتمعات المنقسمة في الدول متعددة الأعراق، وكما وصفها أنها: "خيار قيم، على الرغم من صعوباته"[22]. وبالنسبة لـ"غاي" فالحكم الذاتي هو أداة للحد من النزاع لأنه يشجع الإندماج، ولايفكك فهو يوفر الأساس للتفاعل بين الإقليم والمركز واختتم قائلا: "يجب اختيار الحكم الذاتي ليس بسبب فكرة الحفاظ على السيادة ولكن من أجل تمكين المجموعات المختلفة من العيش معا، لتحديد الفضاء العام المشترك "[23] وهذا هو جوهر جانب الحكم المشترك من الفيدرالية.

أما **الإتجاه الثاني** فكان أقل حماسا للجوانب الإيجابية المتعلقة بالفيدرالية، في حين أن الكثير من مؤلفات العلوم السياسية الحديثة أسرفت في مدح الفيدرالية واعتبرتها كوسيلة لحل النزاع، وقد بدأ بعض علماء الاجتماع مؤخرا بالتساؤل حول مايجب طرحه كحل.

أحد رواد هذا الإتجاه وفي بحثه المتعلق بتعبئة الأقليات العرقية في الإتحاد الروسي "ديمتري غورنبرغ" Dmitry Gorenburg وجد أن: "من المرجح أن تحدث التعبئة العرقية في البلدان التي تجمع بين هيكل الدولة الفيدرالية القائم على أساس عرقي بالإضافة إلى الجهود المبذولة لاستيعاب مجموعات الأقليات".[24]

وقدم "فيليب رويدر" Philip Roeder ادعاءا مشابها عن الفيدرالية السوفيتية السابقة قائلا: "توفر الأوطان المتمتعة بالحكم الذاتي موارد أساسية للتعبئة الجماعية للمجتمعات العرقية"[25]، وقد وجد آخرون هذه العملية الديناميكية وهي مماثلة في النظم الشيوعية السابقة الأخرى.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

وكتب "جاك سنايدر" Jack Snyder قائلا: "في حين أن الفيدرالية الإثنية لا تنتج دائما العنف العرقي في المجتمعات النامية فإنها تنشئ حوافز قوية لنخبهم لتعبئة الدعم الجماهيري حول المواضيع العرقية"[26]، فعندما تكون هناك عوامل أخرى ملائمة للتعبئة القومية المكثفة، فإن طبيعة الفيدرالية الإثنية وإنتاجها تزيد من احتمال حدوث النزاع.

وأخيرا **الإتجاه الثالث** فكان رواده من بين المعارضين للفيدرالية كوسيلة لاستيعاب الإنقسامات الإثنية، هم ذاتهم الذين غامروا باقتراح طرق لتحديد الظروف التي يمكن أن تتحقق فيها الفيدرالية، "هنري هيل" Henry Hale على سبيل المثال، حاول حل هاته المسألة من خلال التركيز بشكل حصري على الهياكل المؤسسية الديموغرافية في الولايات الفيدرالية الإثنية، بحجة أن الولايات ذات المناطق الرئيسية يعرف بأنها "منطقة فيدرالية إثنية واحدة تتمتع بتفوق كبير في عدد السكان"، وهم أكثر عرضة للتأثر بالضغوط الإنفصالية من الدول التي لا توجد بها مناطق رئيسية.[27]

وقام "مايكل هيشتر" Michael Hechter بمعالجة المسألة حيث يرى أنه: "في حين أن الفيدرالية قد توفر للأقليات الثقافية مع موارد أكبر للمشاركة في العمل الجماعي، مما يؤدي إلى ارتفاع في حالات الإحتجاج، وفي الوقت نفسه، قد يؤدي ذلك إلى التخفيف من المطالبة بالسيادة"[28]، وهذا الإنخفاض في المطالبة بالسيادة كما يزعم "هيشتر" سيؤدي بطبيعة الحال إلى أن يقلل من حدوث الإنفصال.

وبالتالي بينما تعزز اللامركزية حالات الإحتجاج، فإنها تقوم هذا الأمر بطريقة تقلل من حالة الإنفصال. ومع ذلك جادل "هيشتر" أيضا في العلاقة بين الفيدرالية والإنفصال بحيث يعتمد اعتمادا كبيرا على السياق المحدد ضمن هذا الأساس، حيث يرى أن البيئة اللامركزية القادرة على احتواء النزاع الإنفصالي، يمكن أن تتدخل فيها عوامل خارجية تؤدي بها مباشرة للإنفصال، ويرى أيضا أن وجوب أخذ العوامل الخارجية بعين الاعتبار في حل مسألة الفيدرالية حيث وجد بأن تأثير تقاسم السلطة يكون كبيرا على حالة الإنفصال، ووجد أن هذه المؤسسات "قد تمنع الإنفصال، وذلك من خلال اقتراح مؤسسات تقاسم السلطة مثل الفيدرالية التي قد تقلل من فرص الإنفصال.[29]

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

وقد اقترح أيضا "ألن بوكانان" Allen Buchanan حلا للمسألة وقد كان حلا قانونيا في الأساس قائلا: "إذا رفض القانون الدولي بشكل لا لبس فيه هذا المبدأ في أن الوحدة الفيدرالية القائمة قد تتفكك إلا إذا كان هناك استفتاء يدعم الإنفصال ".[30] وهذا يدعم فكرة أن الوحدة والتوافق بين الإثنيات المتنوعة لا يتم إلا برغبة وإرادة سياسية حقيقية من قبل الأطراف المعنية وأن العكس سيؤزم الوضع ويؤدي إلى حالة التصادم واللاتوافق بين مختلف الإثنيات أو مايسمى في أدبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية بـ"النزاع الإثني".

ثانيا- تطبيقات عملية:

سنعرض في هذا العنصرالجانب التطبيقي وذلك من أجل توضيح مجال الرؤية العلمية أكثر فأكثر، وكذا عدم الاكتفاء فقط بالجانب النظري السالف ذكره وإثراء دراستنا وذلك من خلال عرض للتجربتين النيجيرية والإثيوبية.

1- التجربة النيجيرية: تعد نيجيريا واحدة من أكثر دول العالم تنوعا من الناحية الإثنية، إذ يعيش فيها أكثر من 250 مجموعة إثنية محددة تتكلم أكثر من 500 لغة، وأن تحديد الهوية الإثنية في نيجيريا أمر معقد، لأن هذا التحديد وعملية الإندماج في جماعات إثنية اخرى يتغيران بتغير الأوضاع، وعلى قاعدة التحديد الذاتي الذي استخدم في التعداد السكاني في عام 1963م، كان ثمة مجموعات إثنية كبيرة مثلما هي الحال إلى اللغات، إلا أن الحرب الأهلية وتأسيس الولايات الجديدة وفرا إطارا مختلفا للتفاعل السياسي بين الكيانات الإثنية المختلفة.[31]

ورثت نيجيريا النظام الفيدرالي كمكسب استعماري شكل تركة ثقيلة على بناء الدولة النيجيرية الحديثة، وهو ما جعل الحكومات المتعاقبة سواء العسكرية أو المدنية منها تسعى إلى إفراغ الفيدرالية من مقوماتها، وبالتالي تحويل نيجيريا من دولة فيدرالية إلى دولة ذات طابع فيدرالي خاصة بعد إنفصال إقليم بيافرا وماتبعه من حرب ودمار، وقد ساهمت إلى حد كبير في التوجه الذي سلكه القادة النيجيريون فيما بعد سواء كانوا عسكريين أو مدنيين، فقد عمدت الحكومات المتعاقبة على مواجهة العنف والصراعات بالمزيد من التقسيم والتفتيت، فقفز عدد الولايات من 03 سنة 1960م إلى

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

36 حاليا، كما تم إنشاء مجالس الحكم المحلي كمستوى ثالث إعتبارا من أواخر السبعينيات من القرن العشرين حتى وصل عندها إلى 774 مجلس حكم محلي.(32)

وقد عانت النظم المتعاقبة من أزمة الاندماج الوطني، والعجز عن التعامل مع الواقع التعددي للمجتمع (بالإغراء أو الإكراه) بشكلٍ أدى إلى علو الولاءات دون الوطنية على الولاء الوطني، الأمر الذي أفسح المجال أمام الصراع بين الجماعات المختلفة أو بين الجماعات والنظام السياسي، ما حال دون خلق ولاء وطني عريض يؤدي إلى التماسك الوطني، ومن صور العجز في بناء الائتلاف؛ استغلال القادة السياسيين والعسكريين لهذه التعقيدات المجتمعية، والتباعد المناطقي والإثني، من أجل خدمة مصالحهم الضيقة، وغض النظر عن مجموعات سكانية ذات أهمية في المجتمع النيجيري، وهم المسلمون على سبيل المثال، للإنفراد وتحقيق منافع سياسية ومادية، فأمام هذا النوع من التسيير والأزمة العميقة ظهر ضعف الدولة، وفشلها في إدارة شؤونها، وتحولت نيجيريا إلى دولة غير آمنة، ما خلق أزمة شرعية للسلطات التي تحكم البلاد في ظلّ عدم الرضا عن السياسات المنتهجة.(33)

مما سبق فان إعتماد نيجيريا النظام الفيدرالي كنظام حكم لحل النزاعات الإثنية لم ينجح ليس بسبب طبيعة النظام وإنما بسبب الظروف المصاحبة لتأسيسه وعمله، بالإضافة إلى الأساليب المعتمدة لتطبيقه من طرف الحكومات المتعاقبة على دولة نيجيريا وكذا فشلهم في إيجاد توليفة مناسبة لطبيعة المجتمع النيجيري وتحقيق غايات كل جماعة بالطريقة المناسبة وبالشكل المطلوب، وأيضا عدم تغليب مصلحة طرف على طرف آخر.

2- التجربة الإثيوبية: أدى ظهور العديد من المشكلات العرقية في أثيوبيا كالصراعات الإثنودينية والنزاعات الإثنوسياسية والخلافات الطائفية إلى تشكل فرق بين مجتمع الأقلية والأكثرية، ومن دوره أدى ذلك إلى حدوث آثار اخرى من قضايا التعايش القومي والهوية ونظم الحكم والاستقرار السياسي والديني، فضلا عن العلاقات الإثيوبية الخارجية مع جوارها والقارة الإفريقية.(34) وإذا كانت الفيدرالية الإثنية طبقت بهدف تقليل صراع الشعوب والأمم والقوميات الإثيوبية وإخضاعها

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

للتعايش، فإن أخطاء وسوء التطبيق أنتجت تحالفات جديدة في خارطة الصراع الإثني ديني في إثيوبيا يمكن أن يهدد عملية التعايش الوطني.[35]

وقد ارتبط اختيار الفيدرالية الإثنية في اثيوبيا بعدد من العوامل التي تشكل جوانب المشكلة السياسية في إثيوبيا وتتمثل هذه العوامل في[36]:

- خفض النزاعات الإثنية: حيث ثار جدل حول دور الفيدرالية الإثنية في معالجة المسألة القومية، فهناك اتجاه بذهب إلى أنها تعد إطاراً فكرياً ملائماً لتخفيف التوتر الإثني الذي ينشا نتيجة الخلافات المرتبطة بترسيم الحدود الإدارية وتداخل مصالح الجماعات الإثنية، ويمكن أن تساهم الفيدرالية في خفض النزاعات الإثنية وتكوين تعاون وتحالفات بين الجماعات الإثنية على أساس المصالح المشتركة).
- وضوح التنوع الإثني: حيث أنه نظراً لوضوح تقسيمات الجماعات الإثنية، اختارت النظام الإثيوبي الفيدرالية الإثنية كبديل عن الفيدرالية التعددية، وذلك باعتبار أن المشكلة الإثيوبية تتمثل في أزمة الاندماج القومي والاضطهاد الإثني، التي لازمت تكوين الدولة المركزية، ورغم ذلك يعد تعدد الجماعات الإثنية في الولايات تحديا للنظام الفيدرالي، حيث يوجد في إقليم التجري جماعات؛ التجري، والساهو والكوناما، ولا سيما ولاية الأمهرا وولاية جنوبي إثيوبيا، وإذا كان دستور 1995م تصدى لإشكالات التمثيل الفيدرالي للجماعات الإثنية، فإن منظور الاقتصاد السياسي الذي يتبناه الدستور يزيد من الترابط الداخلي للجماعات الإثنية أكثر من أي وقت مضى، وهو ما يؤثر على فاعلية السياسات التوزيعية في تقاسم السلطة والثروة بشكل يفقد النظام الفيدرالي أهم خصائصه).

غير أن طبيعة الفيدرالية الإثنية في إثيوبيا والمرتكزة على أسس إثنية ولغوية ودينية، أنتجت ومنذ البداية صراع المركز والأقاليم حول مطلوبات التنمية والحقوق الإدارية، وتقسيم السلطة والثروة خاصة المسألة المالية وعدم وضوح خطوط سلطات المركز والأقاليم الفيدرالية والتي عكست عدم وجود فهم للإدارة الفيدرالية لدى الصفوة السياسية الحاكمة في المركز والأقاليم، وهي إحدى الإشكاليات المكتسبة من الإرث السياسي القديم.[37]

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

خاتمة:

ختما يمكن القول انه وبعد عرضنا لأهم العناصر التي تخص موضوع دراستنا ومن خلال التوجهات النظرية السابقة وبين داعم ورافض في الأخذ بالنظام الفيدرالي كحل للنزاع الإثني، إلا أنه على المستوى التطبيقي العملي فقد تعثر نتيجة للأسباب والتي سنذكرها على النحو الآتي:

- الإعتماد على هذا النظام من أجل حل مسألة الإختلاف بين الجماعات والقوميات الدينية، اللغوية، الثقافية وغيرها، على أن يكون نظاما للحكم والإدارة ومن أجل تلبية الطموحات السياسية لتلك الجماعات الإثنية، إلا أنه لم يرتق عمليا إلى مستوى هاته الطموحات، بل تدنى إلى مستوى اللامركزية الإدارية التقليدية والتي يختلف عنها من كل النواحي.
- تم تبني النظام الفيدرالي بفعل الظروف التي تعيشها الدول ذات المجتمعات المنقسمة إثنيا، وتحت ضغط وتأثير الإضطرابات الداخلية والنزاعات المسلحة، دون توفر القناعة اللازمة والكافية لاعتماد هذا النظام كوسيلة للتعايش السلمي بين الجماعات الإثنية، وتم اخذه كوصفة جاهزة تستدعي قبل تطبيقها توفر شروط أساسية كالشرط الحضاري والدعامة الديمقراطية.
- على الرغم من الموافقة على تبني النظام الفيدرالي وتشكيل هيئاته المختلفة، إلا أن الحكومة المركزية لها كل الصلاحيات التشريعية، فضلا عن تعديل وإلغاء كل مايتعلق بالمناطق الخاضعة لها وتشكيل لهيئات باختصاصات تخول لها حرية اتخاذ القرارات دون تدخل الحكومة المركزية مباشرة، التي ورغم تبنيها للنظام الفيدرالي إلا أنها غير مستعدة للتنازل عن أي إقليم فعليا، مما يؤدي إلى تجدد الإحساس لدى الجماعات الإثنية بالإنتماء العرقي واللجوء إلى المواجهة باستعمال العنف.
- إن النظام الفيدرالي كغيره من الأنظمة السياسية، يبقى بالنسبة إلى نجاحه أو فشله في حل النزاع الإثني رهن الظروف الموضوعية والأساليب التطبيقية والعقليات المسيطرة، فقيمة أي نظام لا تكمن في المواد الدستورية التي يتكون منها، وإنما في الإرادة المصممة على تطبيق والرغبة الصادقة في رعايته واحترامه، والتوافق الشامل على الحلول المقدمة وكذا التنازلات فيما يخص كل طرف، وتفادي الانزلاقات التي

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

قد تحدث كالحرب الداخلية، أو المطالبة بانفصال ولاية من الدول الأعضاء أو السيطرة المركزية وتحويلها إلى دولة بسيطة.

الهوامش والمراجع:

(1)- لعيساني بلال، دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة: دراسة في التغير، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الاستراتيجية والمستقبليات، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، 2008/2007، ص14.

(2)- جدو فؤاد، دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية نموذج منظمة اطباء بلا حدود، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/2009، ص19.

(3)- موريس غودولييه، ترجمة رياض الكحال، القبائل والكيانات الإثنية والدول، مجلة عمران، العدد15، 2016، ص154.

(4)- مهند مصطفى، إسرائيل من الحدود الإيديولوجية إلى الحدود الإثنية، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد26، يوليو2007، ص18، 19.

(5)- فاطمة الزهراء حشاني، النزاعات الدولية في فترة مابعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، 2008/2007، ص17.

(6)- عبد الغاني دندان، النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية: إطار نظري وابستيمولوجي، ص.5، 6، موقع: (https://up.top4top.net/downloadf- 13282fy041- pdf.html) top4top
تاريخ التصفح: (2019/12/03).

(7)- القايدي أحمد عبد العزيز، التقسيم والفدرلة عند الليبراليين العرب، مجلة البيان، العدد305، ديسمبر2012، ص87.

(8)- Jonathan Paquette: Cultural policy and federalism, Palgrave Macmillan, Switzerland, 2019, p.17.

(9)- صلاح جبير صدام، الفيدرالية وإدارة النزاع في العراق، مجلة رسالة الحقوق، العدد2، 2012، ص118.

(10)- George Thomas and Kurian: The encyclopedia of political science, CQ Press, Washington, 2011, p.567.

(11)- karmis Dimitrios and Norman Wayne: Theories of federalism: a reader, Newgen Imaging Systems, India, 2005, p.3.

(12)- عثمان علي ويسي، الطبيعة الديناميكية للدستور الفيدرالي، منشورات زين الحقوقية، لبنان، ط1، 2015، ص311.

(13)- فوزية خدا كرم عزيز، الفدرالية في العراق بين الأسس الدستورية والواقع السياسي والاقتصادي، الباحث الإعلامي، العدد 9و10، أيلول2010، ص146.

(14)- عثمان علي ويسي، المرجع السابق، ص122.

(15)- علي قوق، إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا ماليزيا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2010، ص29.

(16)- Erk, Jan and M. Anderson Lawrence: The Paradox of Federalism: Does Self-Rule Accommodate or Exacerbate, Routledge, New York, 2010, p.3.

(17)- Ibid, p.3.

(18)- عثمان علي ويسي، المرجع السابق، ص315.

(*)- "الهيمنة الديموغرافية" demographic dominance: هي امتلاك أغلبية سكانية من قبل جماعة في منطقة معينة تتمتع بالحكم الذاتي، ولديها إمكانات لصنع السياسة العامة وبالتالي حدوث التعبئة العرقية فيها أيضا.

(19)- Erk, Jan; M. Anderson, Lawrence, Op.Cit, p.3.

(20)- Ibid, p.4.

(21)- علي قوق، المرجع السابق، ص29.

(22)- Erk, Jan; M. Anderson, Lawrence, Op.Cit, p.4.

(23)- Ibid, p.4.

(24)- Ibid, p.4.

(25)- Ibid, p.4.

(26)- Ibid, p.4.

(27)- Ibid, p.5.

(28)- Ibid, p.5.

(29)- Ibid, p.5.

(30)- Ibid, p.5.

(31)- هاشم نعمة فياض، نيجيريا دراسة في المكونات الإجتماعية الإقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ط1، 2016، ص88.

(32)- بشير شايب، مستقبل الدول الفدرالية في افريقيا في ظل صراع الأقليات نيجيريا نموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2010، ص112.

(33)- داسي سفيان، الانقسامات المجتمعية والصراع على السلطة في إفريقيا: دراسة في التعقيدات الإثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا، موقع مجلة قراءات (shorturl.at/ntFM6)، تاريخ التصفح: (2020/05/10).

(34)- شروق رياض مصباح، الأقليات في أثيوبيا الأنثروبولوجيا الاجتماعية، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2018، ص59.

(35)- عبد الوهاب الطيب البشير، الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الفدرالية 1930- 2007، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، 2009، ص313.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

(36)- خيري عمر، الفيدرالية الإثنية في إثيوبيا المرتكزات والمؤسسات، موقع المعهد المصري للدراسات: (shorturl.at/eFZ08)
تاريخ التصفح: (2020/05/10).

(37)- عبد الوهاب الطيب البشير، المرجع السابق، ص313.